

باسترداد الاراضي دولا في المنفى او منظمات او كيانات وان لا تكون دولة قائمة واعضاء في المنظمة الدولية ويبيدها قرار يعترف لها بحق استرداد اراضيها » (الراي ١٤/٦/١٩٧٢) . كما لم يمنع ذلك ايضا صحيفة « الاقصى » التي تصدر عن قيادة الجيش الاردني كأحد ابرز الصحف الاردنية المبررة عن سياسة العزلة و« نهج ايلول » ، من الهجوم على موقف الزيات ومطالبته بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧ ، وذلك غداة وصول عبدالمنعم الرفاعي الى القاهرة ، واصفة دعوة الوزير المصري بأنها اعتراف صريح باسرائيل وخروج عن الاجماع العربي وقرارات مؤتمر الخرطوم . حيث قالت الاقصى بوضوح شديد « ان الاردن لا يستطيع ان يتخلى عن الضفة الغربية وعن فلسطين طالما ان ابناءها الذين اختاروا الوحدة يعانون من وطأة الاحتلال والقهر . والاردن لا يستطيع ان يسلم بأن يرسم لهم الدكتور الزيات او غيره المسير والمستقبل الذي يجب ان يؤلوا اليه في غيبة تامه عنهم ، وهم في وضع لا يستطيعون فيه ممارسة اختيارهم لصيرهم » (الاقصى ٢٠/٦/١٩٧١) . وهكذا جاءت مذكرة الحكومة الاردنية الى وزراء الخارجية العرب ، والمتعلقة « بابعاد دعوة وزير الخارجية المصري في مجلس الامن الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة من الاردن والاطار التي تطوي عليها هذه الدعوة بالنسبة للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني » (الراي ١٥/٦/١٩٧٢) ، لتشير الى اول تحرك أردني رسمي تجاه الطرح المصري في مجلس الامن ، يليه رغبة دعاء العزلة في مؤسسة الحكم الاردني وينسجم مع ما عبرت عنه صحيفة « الراي » في اليوم السابق على توزيع المذكرة . غير ان ذلك — كما سبق ان ذكرنا — لم يمنع عبدالمنعم الرفاعي من السفر الى القاهرة يوم ١٨/٦/١٩٧٢ والعودة منها الى عمان يوم ٢٥/٦/١٩٧٢ برسالة جوابية من الرئيس السادات الى الملك حسين (الراي ٢٦/٦/١٩٧٢) .

هكذا تبدي اصرار الحكومة الاردنية الجديدة على الخروج من مأزق العزلة الداخلية والخارجية التي عاشها الاردن خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، بوصول ممثل الملك الشخصي الى القاهرة بعد مذكرة الحكومة الاردنية التي تضمنت انتقادا لتصريحات وزير خارجيتها . وتجلّى هذا الاصرار كذلك من خلال مواصلة الرفاعي زيارته الى كل

من دمشق والكويت بعد ذلك مباشرة (الدستور ٢/٢/١٩٧٢) . ومن ناحية اخرى ، واصلت الحكومة الاردنية خطواتها « الانفراجية » على الصعيد الداخلي في محاولة منها لكسب اكبر القطاعات الشعبية الى جانبها . وكانت الحكومة بخطواتها هذه تخاطب القطاعات الفلسطينية على وجه التحديد ، تلك القطاعات التي لحقها اشد الضرر من جراء سياسات الحكم القمعية خلال السنوات الماضية . فبعد الغاء الحكومة لتصاريح السفر الى خارج الاردن ، واعلان عزمها عن معالجة موضوع الغلاء المستفحل ، والافراج عن عدد من المسجونين الذين في غالبيتهم المطلقة من اعضاء وعناصر حركة المقاومة الفلسطينية ، عمدت الحكومة الى الغاء تصاريح السفر الى الضفة الغربية ، وخضعت الرسوم الجبركية على الادوية بمقدار ٥٠ ٪ (الراي ٢٠/٦/١٩٧٢) . كما أفرجت عن ١٨١ محتقلا ومحكوما (الدستور ١٨/٧٣/٧٣) . ثم ألغت الرسوم التي فرضتها على منتوجات الضفة الغربية في اواخر العام ١٩٧٢ اعتباراً من ١/٨/١٩٧٣ (الدستور ٢٦/٧/١٩٧٣) . وفي اول شهر آب (افسطس) ١٩٧٣ قررت الحكومة الاردنية الغاء اذن الزيارة للفلسطينيين الراغبين في زيارة الاردن ، وهو التقليد الذي جرت على اتباعه الحكومات الاردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨ (الدستور ١/٨/١٩٧٢) .

واضح من خلال تلك الاجراءات المكشوفة والاتصالات المتعددة ، ان الهدف الاساسي الذي حكم تحرك النظام الاردني بمجموعه خلال هذه الفترة ، هو مواصلة ادعاء النظام « بحقه » في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق باسمه . وكانت اجراءات النظام التي تصد بها استرضاء الفلسطينيين سواء داخل الضفة الشرقية ام في المناطق المحتلة ، رد فعل سريع لمشاعر الذعر والفرع التي اصيبت بها عقب تصريحات كل من وزير الخارجية المصرية والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة . فقد اكتشف النظام مجدداً انه معرض لفقدان خاصيته السياسية في المنطقة ، تلك الخاصية التي كانت مصدر الدعم المادي والسياسي له من قبل الامبريالية . باعتبارها يمثل الاداة الناجعة لقمع الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الوطنية والسياسية . من هنا كان رد فعل النظام على تصريحات الوزير المصري والرئيس التونسي باستنفاث كافة اجهزة ووسائل الاعلام الاردنية